وزارة التموين والتجارة الداخلية - قطاع التجارة الداخلية

قرار وزارى رقم ٥٤ لسنة ٢٠٠٤ «بالتفويض»

باعتماد الحساب الختامى للغرفة التجارية

لمحافظة الإسكندرية والسوق التابع لها عن العام المالى ٢٠٠٣

رئيس قطاع التجارة الداخلية

بعد الاطلاع على المادة (٣٢) من القانون رقم ١٨٩ لسنة ١٩٥١ والمعدل بالقانون رقم ٦ لسنة ٢٠٠٢ بشأن الغرف التجارية ؛

وعلى القرار الوزارى رقم ٢٥ لسنة ٢٠٠٢ بإصدار اللائحة التنفيذية للقانون رقم ٦ لسنة ٢٠٠٢ الخاص بتعديل بعض أحكام القانون رقم ١٨٩ لسنة ١٩٥١ الصادر فى ٢٠٠٢/١/٣١ ؛

وعلى القرار الوزارى رقم ٣٩٩ لسنة ١٩٨٦ بشأن الغرف التجارية ؛

وعلى القرار الوزارى رقم ٦٥٢ لسنة ١٩٩٠ بشأن التفويض بالاختصاصات ؛

وعلى ما قرره مجلس إدارة الغرفة التجارية لمحافظة الإسكندرية جلسة ٢٠٠٤/٣/٢٣ باعتماد الحساب الختامى للغرفة للعام المالى ٢٠٠٣ ؛

وعلى مذكرة الإدارة العامة لشئون الغرف التجارية المؤرخة ٢٠٠٤/١١/٢٢ ؛

قـــــرر :

مادة ١ - اعتماد الحساب الختامى للغرفة التجارية لمحافظة الإسكندرية والسوق التابع لها عن العام المالى ٢٠٠٣ حيث بلغت جملة الإيرادات للغرفة والسوق مبلغ ١٢٢٠٢٤٢٨,٧٢ جنيه (فقط اثنا عشر مليونًا ومائتان واثنان ألف وأربعمائة وثمانية وعشرون جنيهًا واثنان وسبعون قرشًا لا غير) وجملة المصروفات للغرفة والسوق

مبلغ ١٨ , ٧٠٨٩٧٨١ جنيه (فقط سبعة ملايين وتسعة وثمانون ألفًا وسبعمائة وواحد وثمانون جنيهًا وثمانية عشر قرشًا لا غير) وبلغت زيادة الإيرادات عن المصروفات للغرفة والسوق معًا مبلغ ٥٤ , ٥١١٢٦٤٧ جنيه (فقط خمسة ملايين ومائة واثنا عشر ألفًا وستمائة وسبعة وأربعون جنيهًا وأربعة وخمسون قرشًا لا غير) أضيفت إلى الاحتياطى العام الذى بلغ فى ٢٠٠٣/١٢/٣١ مبلغ ٢٧ , ٢٥٥٠٤٣٢٧ جنيه (فقط خمسة وعشرون مليونًا وخمسمائة وأربعة جنيهات وثلاثمائة وسبعة وعشرون جنيهًا وسبعة وعشرون قرشًا لا غير) .

مادة ٢ - ينشر هذا القرار بالوقائع المصرية .

تحريراً فى ٢٠٠٤/١١/٢٢

رئيس قطاع التجارة الداخلية

لواء/ اسامة مازن